

أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي

Energy Security and Russia's Attempts to impose International Influence

سوزي رشاد

دكتوراه - أستاذ مشارك - جامعة 6 أكتوبر

المستخلص

في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالإضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك، كعوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرض النفوذ، وقد تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة ووفقاً لمصالح الدولة، وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي، وقد ركزت الدراسة على روسيا، الدولة المتصدرة في إنتاج الطاقة وتصديرها، كنموذج للدول التي استطاعت أن تستخدم الطاقة كأداة لفرض النفوذ على المستوى الدولي ومحاولات تغيير نظام توازن القوى من نظام القوى الواحد إلى نظام متعدد القوى، حيث تمثل الطاقة عنصر هام في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية التي بلورت أهدافها الخارجية في مجال الطاقة على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ، والاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق

الاستراتيجية الهامة، بالإضافة إلى توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن روسيا استطاعت إستغلال مواردها من الطاقة لفرض النفوذ على المستوى الدولي والذي من المتوقع أن يستمر لفترة بالرغم من التهديدات والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، روسيا، جيوسياسي، النفوذ

Abstract

In light of the escalation of the relationship between the state of conflict, competition, influence and resources, the foreign policy strategies of many countries are dealing with energy security issues and developing their own infrastructure, in addition to forming a common energy system, as major geopolitical factors with which the state's influence and influence are determined. Energy security as an essential variable for state power and as a decisive tool for imposing influence. There are many definitions of energy security in accordance with state interests, energy security objectives, and geopolitical concepts that address energy security through the four main criteria for energy resources and their relationship to state power and political influence. The study focused on Russia, The leading country in energy production and export, as a model for countries that were able to use energy as a tool to impose influence at the international level and attempts to change the balance of power system from a single power system to a multi-power system, where energy represents an important element in determining the course and directions of Russian foreign policy that crystallized its foreign goals In the field of energy, energy is considered one of the tools of Russian foreign policy through the use of the so-called diplomacy Energy, energy as a strategic weapon to increase influence, directed investment in the field of energy to dominate strategically important infrastructure, reduce Western influence in Russian influence areas in all important strategic areas, in addition to expanding Russian influence in Asia, Eastern Europe, Latin America and the Middle East The study concluded that Russia was able to exploit its energy resources to impose

influence at the international level, which is expected to continue for a while despite the threats and challenges it faces.

Keywords: energy security, Russia, geopolitics, influence

مقدمة:

أدى الطلب المتزايد على موارد النفط والغاز من البلدان المتقدمة والنامية إلى إلحاح تضمين "أمن الطاقة" في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم "أمن الطاقة" نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

وقد تصاعدت العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، حتى أطلق عليها "فخ حتمية الموارد" *trap of resource-determinism*، واحتلت الطاقة مكانة بارزة في المناقشات الدولية، وارتبطت سياسات الهيمنة السياسية وفرض النفوذ للقوى الدولية بأمن الطاقة، حيث تضع الدول المهيمنة في العالم استقرار الطاقة كأولوية في سياستها الخارجية وكعامل هام في تأمين قوتها وبالتالي محاولة السيطرة المستمرة على مناطق إنتاج المواد الخام بأساليب مختلفة ومتنوعة.

اشكالية الدراسة:

تحاول القوى الكبرى اكتساب مكانة اقتصادية عالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال السيطرة على البلدان المعتمدة على الطاقة، وقد اهتمت روسيا بإستعادة دورها كمركز قوة مع محاولة إقناع الدول الأخرى بأن نفوذ الغرب آخذ في التراجع، خاصة أن موسكو تنتظر إلى الغرب باعتباره التهديد الرئيسي لأمنها القومي، وتشير مجموعة كبيرة من وثائق الأمن والسياسة الخارجية الروسية إما ضمناً أو صريحاً إلى أن العالم أحادي القطب قد انتهى وأن روسيا

تستحق دوراً أكثر أهمية في نظام عالمي جديد، وتعد دبلوماسية الطاقة عنصراً أساسياً في هذه السياسة الخارجية الحازمة التي حرصت روسيا من خلالها متابعة الشؤون العالمية، وبالتالي يتبلور السؤال الرئيسي للدراسة في: **كيف استطاعت روسيا استخدام الطاقة كأداة لفرض النفوذ الدولي؟** ومن هذا السؤال المحوري تتفرع عدة أسئلة تتبلور في:

1. ماذا يعني مفهوم أمن الطاقة وما أهميته في العلاقات الدولية؟
2. ماهو مفهوم روسيا لأمن الطاقة وكيفية تحقيقه؟
3. كيف استخدمت روسيا الطاقة كمتغير للسلطة وفرض النفوذ؟
4. ماهي الفرص والتحديات التي تواجه روسيا لتحقيق النفوذ استنادا على مفهوم أمن الطاقة؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على الاقتراب الجيوسياسي للكشف عن كيفية توظيف روسيا لثرواتها الطاقوية - التي تنعكس على نموها الاقتصادي- في فرض نفوذها السياسي في العالم الخارجي.

الأدبيات السابقة:

تنقسم أدبيات أمن الطاقة إلى ثلاث مجموعات؛ تتناول المجموعة الأولى من الأدبيات المفاهيم الكلاسيكية لأمن الطاقة وعلاقته بالمدارس الكبرى في العلاقات الدولية ومنها كتابات Daniel Yergin "أمن الطاقة في التسعينات"¹، و Penchansky and Thomas عن "مفهوم الوصول: التعريف والعلاقة برضا المستهلك"² والتي ركزت على المفهوم التقليدي في توافر أربعة عوامل أساسية لتحقيق أمن الطاقة تشمل (التوافر، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والقبول)، أما المجموعة الثانية هي مجموعة الأدبيات التي تناقش بعض التطورات الحديثة المتعلقة بأمن الطاقة والتي لا تقتصر على عناصر سلاسل التوريد أو قضايا محددة، بل تتميز بالمرونة بدرجة كافية لتكون قابلة للتطبيق على أنظمة الطاقة التاريخية والمعاصرة والمستقبلية في مجالات وسياقات مختلفة تشمل تحديد أنظمة الطاقة الحيوية، واستكشاف نقاط ضعفها، وفهم

العملية السياسية التي تؤدي إلى اعطاء الأولوية لأنظمة طاقة معينة، ومنها كتابات Aleh Cherp & Jessica Jewell³، وقد ركزت المجموعة الثالثة من الأدبيات على استخدام أمن الطاقة كأداة من خلال قدرتها على التأثير وفرض النفوذ من منظور جيوسياسي وجيو اقتصادي وأمني، باعتبار أن الطاقة هي أداة للقوة، وسلاح غير تقليدي، كما أنها أداة دبلوماسية تعمل على تحقيق التأثير السياسي وتعزز التنافس الدولي لفرض النفوذ، وذلك بالتطبيق على مناطق العالم المختلفة واللاعبين الدوليين الرئيسيين في مجال الطاقة سواء الدول مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها من مناطق الطاقة، أو الشركات الكبرى الدولية، والتي يؤدي التنافس على الطاقة بينهم إلى تعزيز الصراع وذلك من أجل تعزيز النفوذ، ومن تلك الدراسات دراسة Smith, Hanna⁴ ودراسة Sablin & Tripathi⁵ عن كيفية استخدام الطاقة كوسيلة لزيادة النفوذ الدولي.

انقسمت الدراسة إلى محورين أساسيين؛ تناول المحور الأول الاطار المفاهيمي ونظريات العلاقات الدولية الخاصة بأمن الطاقة، أما المحور الثاني فقد قدم روسيا كنموذج للدول المعتمدة على الطاقة لفرض النفوذ.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لأمن الطاقة.

أولاً: الاطار المفاهيمي لأمن الطاقة:

تعود الانعكاسات الأكاديمية حول أمن الطاقة إلى الستينيات، وقد ظهر أمن الطاقة كمفهوم له أبعاد سياسية في أوائل القرن العشرين فيما يتعلق بتزويد الجيوش بالنفط والتي نشأت مع أزمات النفط في السبعينيات وفي أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ثم انخفض الاهتمام الأكاديمي بأمن الطاقة بعد استقرار أسعار النفط وتراجع التهديد بالحظر السياسي، وعاد وظهر من جديد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدفوعاً بالطلب المتزايد في آسيا، واضطراب إمدادات الغاز في أوروبا، والضغط لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة.

1. اشكاليات تعريف أمن الطاقة:

الاشكالية الأولى: أن مفهوم أمن الطاقة يتم تفسيره بشكل مختلف من قبل مجموعات الدول المستوردة والأخرى المصدرة للطاقة وبالتالي يختلف المفهوم بناء على نطاق مصالح الفريقين.

الاشكالية الثانية: أن المفاهيم المتعددة الحالية لأمن الطاقة والمفاهيم الأساسية غامضة ومتناقضة إلى حد ما، كما أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون صياغة نهج عالمي واحد لأمن الطاقة، فلكل دولة أو جهة فاعلة غير حكومية تصورها الذاتي للقضية التي قد تتغير مع تطور الظروف الاجتماعية وغيرها من الظروف. حيث تختار الحكومات والمنظمات مفهوم أمن الطاقة الذي يبرر سياستها وإجراءاتها، مما يؤدي إلى التلاعب بالمصطلح⁶.

الاشكالية الثالثة: اختلاف مدارس العلاقات الدولية في تناول مفهوم أمن الطاقة مما أدى إلى افراز العديد من المفاهيم المختلفة⁷.

الاشكالية الرابعة: على الرغم من العدد الكبير نسبياً من الدراسات حول أمن الطاقة، فلا يزال هناك عدد من الفجوات البحثية التي لم تعالج بعد ومنها اعتماد العديد من الدراسات السابقة على تعريفات أحادية الجانب لأمن الطاقة تركز على جوانب فنية واقتصادية معينة، بينما تتجاهل العناصر الاجتماعية والسياسية مثل الحكم الرشيد. علاوة على ذلك، تركز العديد من دراسات أمن الطاقة على قطاع معين، أو دولة فردية، أو تقنية معينة وبالتالي لا يتسم التعريف بالشمولية وإمكانية التطبيق على أي بلد⁸.

الاشكالية الخامسة: أن مفاهيم أمن الطاقة تستند إلى نماذج أمنية قديمة لا تعكس اتجاهات الطاقة الحديثة والتطورات التكنولوجية الجديدة في صناعة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة⁹.

2. مفهوم أمن الطاقة:

ظهرت قضايا أمن الطاقة على جدول الأعمال السياسي في أوائل القرن العشرين. ومع ذلك لم يتم تضمين مفاهيم أمن الطاقة في خطاب البحث إلا في الستينيات. تطور الاهتمام بأمن الطاقة عبر موجات مختلفة؛ بدأت الموجة الأولى¹⁰ لتطور مصطلح "أمن الطاقة" في السبعينيات

والثمانينيات باعطاء الأولوية القصوى لإمدادات مستقرة من النفط الرخيص، وعلى الرغم من القيود والتلاعب بالأسعار في البلدان المصدرة، تم إيلاء بعض الاهتمام للحاجة إلى إدارة أفضل لمؤسسات الطاقة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، ثم إدارة أكثر فعالية لتكنولوجيا الطاقة، أما **الموجة الثانية** فكانت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم التركيز على بضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة وتقليل التأثير السلبي لقطاع الطاقة على البيئة والمناخ¹¹.

يمكن تصنيف المفاهيم المتنوعة لأمن الطاقة وفقا لمجموعات مفاهيمية مختلفة كالتالي:

- **مجموعة المفاهيم المعتمدة على نطاق مصالح الدولة:** ويتم تفسير مفهوم أمن الطاقة هنا من قبل مجموعات الدول المختلفة بناء على نطاق مصالحها؛ حيث تهتم البلدان المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة طويلة الأجل وآمنة وبأسعار منخفضة، وبالنسبة للدول المصدرة، فإن أمن الطاقة يعني ضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار عالية ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها لاستخدام الإمكانيات المالية والاقتصادية لبناء اقتصاد حديث¹². ويدعي Dayer and Trombetta أن أمن الطاقة يعني ضمناً الوصول المستمر إلى أشكال مختلفة من الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة¹³. هذا التعريف مشابه لفهم وكالة الطاقة الدولية (IEA) لأمن الطاقة على المدى الطويل، وهو التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، وضرورة توافر نظام الطاقة للاستجابة بسرعة للتغيرات المفاجئة في توازن العرض والطلب. وبالتالي يشمل أمن الطاقة على ثلاثة عناصر لمصالح الدول المختلفة تتمثل في؛ **أولاً:** تأمين العرض بالنسبة للدول المصدرة بأسعار منخفضة وكميات مستقرة، **ثانياً:** تأمين الطلب بالنسبة للبلدان المصدرة المهتمة بتحقيق دخل مالي مستقر من مبيعات الطاقة، **ثالثاً:** تأمين مرور الطاقة وتعظيم المنفعة والأرباح للدول التي تمر عبر أراضيها الطاقة¹⁴.
- **مجموعة المفاهيم المعتمدة على أهداف أمن الطاقة:** وهي مجموعة المفاهيم التي تهتم بالاهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأمن الطاقة، وتفسر أمن الطاقة بالثقة في

إمداد الطاقة بالتنوع والكمية المحددين في سياق المتطلبات الاقتصادية القائمة، وضمان حماية المواطنين والدولة والمجتمع من نقص الطاقة (العجز) وانقطاع التيار الكهربائي، وتوفير موارد طاقة عالية الجودة¹⁵. كما يعتبر أمن الطاقة هنا هو حالة حماية مصالح الطاقة الحيوية للفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، وهو حالة حماية الدولة ومواطنيها والمجتمع من التهديدات التي يتعرض لها الإمداد بالطاقة المستدامة للاقتصاد. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذا النهج في قدرة نظام الطاقة على تحمل التهديدات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والتي من صنع الإنسان والطبيعية¹⁶.

• **مجموعة المفاهيم الجيوسياسية:** وهي مجموعة المفاهيم التي تحدد أمن الطاقة من خلال تقييم المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة التي تشمل؛ مدى توافرها، والنقل الآمن، والقدرة على تحمل تكاليفها، ومقبوليتها، إن توافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها من العناصر الرئيسية لأمن الطاقة التي عادة ما يتم تضمينها في مصطلح تأمين الموارد resource nationalism¹⁷، كما تدخل عوامل تأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، وتنوع مصادرها بالإضافة إلى تأمين نقلها والبنية التحتية المقابلة، والتغيرات الجيوسياسية وتغيرات السوق المحتملة والتهديدات التي تسببها أو لها تأثير على سلسلة إمداد الطاقة، تحت مفاهيم الأمن القومي وحقوق الإنسان والأمن الفردي وعدالة الطاقة والتنمية المستدامة¹⁸. وقد أصبحت الجوانب الجيوسياسية لأمن الطاقة في قطاع النفط والغاز أكثر وضوحاً لا سيما في المناطق الغنية بالطاقة نتيجة تصاعد تضارب المصالح بين القوى الكبرى، والمنافسة التي أخذت شكلاً من أشكال الصراع الإقليمي، كما أضحت السمات الجيوسياسية لنظام الطاقة أكثر وضوحاً وأصبح أمن الطاقة مرتبط بجهود البلدان في تشكيل تحالفات وتعاون متبادل في ذلك المجال. يؤكد الباحثون على أن النهج الجيوسياسي يركز على البلدان التي تكافح من أجل الوصول إلى موارد الطاقة، حيث تفرض الدول سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على احتياطات معينة من الوقود الأحفوري أو طرق نقل الطاقة وتعزز التنوع الجغرافي لتصدير أو

استيراد الطاقة لضمان الأمن القومي، كما يشير مؤيدو الجغرافيا السياسية للطاقة باسكوال وزامبيتاكيس إلى أن أكبر مستوردي الطاقة يعتمدون على واردات النفط (الولايات المتحدة) والغاز (الاتحاد الأوروبي) ويسعون إلى تنويع الموردين. وهم يعترفون بالجوانب الجيوسياسية لاستراتيجيات الطاقة الوطنية ويذكرون الأسباب الاقتصادية لتسييس الطاقة العالمية¹⁹.

3. محددات أمن الطاقة:

يرتبط أمن الطاقة بمجموعة من المحددات التي تحمل الدول على تبني سياسات وأدوات مختلفة على الصعيد القومي والدولي، وتتبلور تلك المحددات في:

- أ- الاختلالات القائمة بين ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي مع توقعات بزيادات في الطلب على الطاقة بنسبة 56% بين عامي 2010-2040²⁰.
- ب- القيود على امدادات الطاقة والتي تشمل قيود لأسباب قهرية نتيجة نضوب مصدر الطاقة أو ظروف داخلية للدولة المصدرة، وقيود على الصادرات بالاتفاق بين مجموعة الدول المنتجة لتقليل العرض²¹.
- ت- الهجمات الارهابية على مصادر الطاقة واستهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي بغية استهداف الدول المستهلكة الكبرى للطاقة، مثل ما حدث من تنظيم القاعدة بعد 2001 عندما تبنت استراتيجية الجهاد الاقتصادي لضرب عصب العدو من امدادات الطاقة.
- ث- التحديات الخاصة بالشركات العالمية للنفط التي تحد من قدرتها وفعاليتها في الدول المنتجة ومنها التهديدات الأمنية التي تتعرض لها عند حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة، بالإضافة إلى التقلبات السياسية التي تهدد عقود استثمار تلك الشركات

ثانياً: الإطار النظري لأمن الطاقة:

قدمت مدارس العلاقات الدولية الكبرى (الواقعية الجديدة- الليبرالية الجديدة- البنائية-الاقتصاد السياسي) وجهات نظر مختلفة حول مستوى التعاون، والعناصر والجهات الفاعلة، والأولويات الرئيسية لأمن الطاقة.

تركز الواقعية الجديدة على أهمية الدولة كفاعل أساسي في سياسة أمن الطاقة، كما تهتم بتحليل سياق المصالح الوطنية والأمنية والمواجهات العسكرية والصراعات الإقليمية في مجال الطاقة. وتعتبر الإجراءات العسكرية القوية لضمان أمن الطاقة من بين الموضوعات البحثية الرئيسية في الواقعية الجديدة. ومن منظري الواقعية الجديدة كلا من كاليكي وغولدوين اللذان ينظران إلى أمن الطاقة في سياق الأمن القومي فقط، ويعتقدان أن تحديات الطاقة التي تواجهها الدولة يجب أن تنعكس بقوة في إستراتيجية سياستها الخارجية²².

كما يهتم الواقعيون الجدد بضرورة السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المحيطات، فوفقاً لنيينسيك، فإن النزاعات بين الدول حول الوصول إلى الوقود الأحفوري ستكون حتمية نظراً لأن احتياطات النفط والغاز المستقبلية تقع في الخارج ويعتمد استخراجها على نتائج المناقشات حول ترسيم الحدود في المحيط العالمي²³. ويعتبر ويلسون أن الأمن البحري هو الشرط الرئيسي لضمان توصيل موثوق للطاقة، وبالتالي يجب أن تضمن الدول معالجة الأنشطة غير القانوني وحالات الطوارئ التي قد تحدث في الطرق المائية²⁴.

ويعتقد الواقعيون الجدد أن المصالح الوطنية يجب أن تهيمن على سياسة الطاقة، سواء من حيث ضرورة تعزيز سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، أو من حيث تأمين استيراد الطاقة الكافية، وبالتالي تعتبر الصفقات الثنائية الخاصة باتفاقيات الطاقة أكثر أهمية بالنسبة لهم من العقود متعددة الأطراف التي يرى أنصار ذلك الاتجاه أنها ستتراجع بسبب تعقد التنسيق بين مصالح الدول المتعددة²⁵.

أما بالنسبة للصراع على الطاقة فيركز الواقعيون الجدد على التغييرات الأمنية الهيكلية المتعلقة بمصالح الطاقة التي تزيد من احتمالية وقوع العنف العالمي والهجمات الارهابية، وذلك لايمانهم بأن تأمين الوصول إلى موارد الطاقة في ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد العالمي على النفط والغاز مع المنافسة الشرسة على موارد الطاقة وتقنياتها بين الدول، يزيد من فرص النزاع والصراع العالمي الذي يتطلب تعزيز القدرات العسكرية ويؤدي بالتالي إلى تعقيد التعاون الدولي²⁶.

كما يجادل الواقعيون الجدد بأن موارد الطاقة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطة لمجرد أنها تخلق نفوذاً سياسياً، وبسبب محدودية مصدر الطاقة التقليدية، فإنها تحتل دوراً رئيسياً في الدبلوماسية الدولية، وبالتالي وفقاً لكل من R.Gilpin و S. Strange، أن العامل الاقتصادي يحمي الأمن القومي الذي يخلق النفوذ السياسي للدولة²⁷.

على عكس الواقعية الجديدة، تركز الليبرالية الجديدة على التعاون الدولي والجهات الفاعلة غير الحكومية، ونظراً لأن الدول غير قادرة على التحكم في أسعار الطاقة من وجهة نظر الليبراليين الجدد، يتم وضع سياسة الطاقة من قبل الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام والمنظمات الإرهابية والإجرامية التي قد يكون لها تأثير كبير على نظام الطاقة العالمي وعلى اقتصاديات الدول²⁸.

وبالنسبة للليبراليون الجدد فقد أدى ظهور سوق الطاقة العالمي وانخفاض عدد الصراعات وحدتها إلى تقليل احتمالية "حروب الموارد"، حيث أكد Fettweis على أن نظام الطاقة العالمي الذي تم تطويره في العقود الأخيرة مناسب لجميع الفاعلين الرئيسيين في السوق بغض النظر عن حجم أصول مواردهم. وبالتالي فهم غير مهتمين بنزاع عسكري يمكن أن يزعزع استقرار تجارة الطاقة العالمية أو الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن التكاليف المرتفعة للعمليات العسكرية والمشاكل السياسية ذات الصلة لا تبرر الاستيلاء على حقول النفط والغاز، لأن شراء النفط والغاز من السوق سيكون أرخص وأسهل بكثير²⁹.

ويولي الليبراليون الجدد اهتمامًا خاصًا لدور المؤسسات الدولية في تشكيل صناعة الطاقة العالمية، ويظهر ذلك من خلال عدة نقاط؛ أولها أنهم يمكنهم التدخل في حالات فشل السوق وفي حالات المواقف غير العادية (مثل المشاكل الاقتصادية أو الكوارث). حدثت مثل هذه التدخلات في السبعينيات في سياق أزمة النفط من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية، ثانيًا، تعمل المؤسسات، مثل منتدى الطاقة الدولي، على تحسين شفافية المعلومات وزيادة الثقة بين الجهات الفاعلة العالمية في مجال الطاقة، ثالثًا، تم تصميم المؤسسات (منظمة التجارة العالمية ومعاهدة ميثاق الطاقة) لوضع قواعد ومعايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة التي تستند إلى نظرية الترابط التي اقترحها كوهان ونيي³⁰. وبالتالي يضمن السوق تأمين إمدادات الطاقة من خلال المنافسة، والتكافل يضمن التعاون.

ركزت الليبرالية الجديدة على أمنة الطاقة 'securitization' بسبب ثلاثة أنواع من التحديات: ضمان إمدادات الطاقة؛ وضمان استخراج الطاقة ونقلها واستهلاكها بشكل آمن؛ وتحسين كفاءة الطاقة للأغراض البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى عكس الواقعيين الجدد، يعتقد الليبراليون الجدد أن العلاقة بين الجهات الفاعلة في سوق الطاقة ومكاسب أمن الطاقة لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها لعبة محصلتها صفر، فأحدى نتائج هذا التعاون الذي أدى إلى زيادة أمن الطاقة هو سوق النفط العالمي. وبالتالي فإن التحدي الرئيسي المتبقي لأمن الطاقة هو ضمان مزيد من التنمية للاقتصاد الليبرالي³¹.

اهتم البنائيون بجعل الشخص هدفًا للأمن، وعملوا على توسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة في ضمان الأمن لجميع الأفراد فشملت تلك الفواعل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والعوامل المعرفية التي تنتج عن تفاعل تلك الوحدات. وسامت العلاقات الدولية، بما في ذلك المتعلقة بالطاقة، وركز البنائيون على الدور المجتمعي للطاقة وأحد الأصول الاستراتيجية التي لها دور في السياسة والاقتصاد.

كما يرى البنائيون أن السمات الأساسية للعلاقات الدولية بما في ذلك المتعلقة بالطاقة غير ثابتة تعتمد على طبيعة تدفق المعلومات والتفاعلات بين اللاعبين على الساحة الدولية، وبالتالي

تختلف تفسيرات ظواهر العلاقات الدولية، بما في ذلك تهديدات الطاقة والأمن، باختلاف الفاعلين الدوليين³².

أما مشاكل الطاقة عند البنائيون فتعتبر "مشاكل غير منظمة" unstructured problems " في ظل سيادة ظاهرة عدم اليقين والاختلافات الأساسية بين أصحاب المصالح الخاصة. وبالتالي يركز البنائيون في أمن الطاقة على ضرورة وجود رؤية مبنية على قيم مشتركة وتعزيز مفاهيم محددة في صنع سياسات الطاقة للتغلب على النزاعات والصراعات المتعلقة بهذا المجال³³.

تعتبر مدرسة الاقتصاد السياسي الطاقة أحد هياكل السلطة التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم الهياكل الأساسية الأربعة لتلك السلطة وهي: الأمن والتمويل والإنتاج والمعرفة. وتعتبر مدرسة الاقتصاد السياسي أن الفائز في المنافسة بين تلك الهياكل الأساسية الأربعة للسلطة هم الفاعلون في السوق وليس الدول. ووفقاً لسترينج، تتطلب دراسات الطاقة نهجاً جديداً ومختلطاً يأخذ في الاعتبار تأثير عوامل السياسة على أسواق الطاقة، والعكس بالعكس، تأثير هذه الأسواق على السياسة، وبالتالي فالقضية المركزية هي إيجاد التوازن الأمثل بين الدولة والسوق الذي يجب تحديده من خلال التحليل الهيكلي للسلطة التنفيذية في مجتمع معين، وتحليل علاقات الطاقة الدولية من خلال مفاهيم القوة، والتنافس السياسي، والحوكمة³⁴.

المحور الثاني: فرض النفوذ الروسي من خلال الطاقة:

يرتبط النفوذ السياسي ارتباطاً وثيقاً بالطاقة التقليدية، لأنه أحد المصادر الحاسمة للقوة والإكراه والتلاعب والتحفيز في الاقتصاد العالمي المعاصر. تحدد الطاقة التقليدية قنوات مختلفة للتفاعل بين الدول وكذلك بين الجهات الفاعلة غير الحكومية في العالم المعولم.

تلعب الطاقة دوراً رئيسياً في تشكيل الشؤون الخارجية للدولة في السياسة الدولية. وعلى مر السنين، شكلت مصدراً هاماً للتأثير السياسي كورقة مساومة في الدبلوماسية الدولية. ولم تقتصر الجغرافيا السياسية للطاقة على القوى العظمى، بل أن الدول الأصغر تنشط في سعيها للسلطة

والسيطرة، حيث تستخدم كل دولة مواردها الطبيعية بأكثر الطرق فعالية لتعزيز مكانتها في السياسة الدولية.

في تسعينيات القرن الماضي كان استخدام روسيا للطاقة كأداة واضحة للعيان، حيث تستند السياسة الخارجية للطاقة في روسيا على أساسين؛ استخدام التكتيكات القسرية كأساس، واتباع دبلوماسية أكثر ليونة، مثل استرضاء الدول للحصول على الصفقة لصالحها كأساس آخر. ومنذ منتصف عام 2000، بدأت المجموعة الحاكمة في روسيا في تعزيز سلطتها من خلال سيطرة الدولة على إنتاج النفط والغاز، حيث نظرت وزارة الطاقة في الاتحاد الروسي إلى الطاقة على أنها نوع من "الأداة الجيوسياسية" وأحد أصول القوة الناعمة الحاسمة التي تستخدمها روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في العالم، حيث عززت صادرات الطاقة الروسية بشكل كبير من عائداتها وقوتها الاقتصادية، وتبنت موسكو بعض المواقف التكتيكية مثل ارتفاع الأسعار أو الخصومات وتعطيل الإمدادات من أجل تعزيز دوافعها الجيوسياسية، وبرزت "أنابيب الغاز" كسلاحاً سياسياً فاعلاً في يد الدولة ضد الأطراف الأخرى³⁵.

وتمارس روسيا نفوذها الطاقوي من خلال شركات الطاقة الكبرى التي تعمل في مشاريع استخراج موارد الطاقة الروسية والامدادات بالاضافة إلى المشاريع التعاونية في دول العالم الخاصة بالطاقة، وبالتالي فهذه الشركات هي أدوات النفوذ الروسي عبر العالم كمحاولة للانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولي.

أولاً: المفهوم الروسي لأمن الطاقة :

يمثل عامل الطاقة عنصر هام في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي الدولة الأولى عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، كما تمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مهمة من أدوات سياستها الخارجية، وبضم القطاع كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، ويمثل هذا القطاع مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية في

روسيا تكفي عوائده لتطوير باقي قطاعات الانتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق الاستقلال والنفوذ على المستوى الخارجي، وقد حرص الرئيس بوتين في عهده على بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة كأداة لبسط النفوذ الروسي في الخارج، وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم الأخيرة بامدادها بـ 27% من احتياجاتها من النفط وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وبالتالي لقطاع الطاقة دور في تعزيز قدرات روسيا المتنامية وضمان استقرار اقتصادها ومن ثم سياستها، وتتبلور أهداف السياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة في عدة نقاط تشمل³⁶:

1. اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ.

2. الاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية.

3. الحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق الاستراتيجية الهامة.

4. توسيع رقعة النفوذ الروسي في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

بدأ بوتين بالفعل بتبني مفهوم بناء القوى العظمى معتمدا على مجال الطاقة، وقد اعتمدت استراتيجية روسيا الخاصة بأمن الطاقة على أساسين هما: زيادة القدرة التنافسية لصادراتها للغرب؛ واحكام السيطرة على شبكات النقل والتوزيع للطاقة في كل دولة تمتلك مورد هام للطاقة، وفي سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية عملت روسيا على الآتي³⁷:

- زيادة نشاط الشركات العاملة في قطاع الطاقة داخل الدول الأوروبية من خلال عقد صفقات لزيادة النشاط الروسي والتغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا، مثل شراء 7% من رأس مال شركة جالب أدريجا البرتغالية والتي تورد مليارات المترات من الغاز الجزائري إلى أوروبا.

- تكثيف حجم التعاون في مجال الطاقة مع أمريكا وأوروبا من خلال المشروعات المشتركة التي تضمن لروسيا التواجد بكثافة في الغرب من خلال الطاقة، مثل امتلاكها أكثر من 70% من مستودع الغاز الطبيعي الضخم في بلجيكا.
 - عقد مجموعة من الاتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل لأوروبا مصدر بديل للطاقة الروسية وذلك للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في تلك الدول.
 - التنافس على مسارات نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في دولة سوريا لعرقلة مشاريع الولايات المتحدة لابعادها عن التحكم في امدادات الطاقة.
 - تطوير التعاون في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا وعدد من المنظمات الدولية الخاصة بالطاقة، بالإضافة إلى التنسيق مع الأوبك ومنتهى الدول المنتجة والمصدرة للغاز³⁸.
 - اتباع "دبلوماسية الطاقة" لدعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي وذلك من خلال مشاركة شركات النفط والغاز بفعالية في المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تختص بقضايا الطاقة وتحقيق التوازن بين الدول المستوردة والمصدرة والتي تنتقل من خلالها الطاقة³⁹.
- من خلال تلك الخطوات استطاعت روسيا أن تغير مفهوم أمن الطاقة ليهدف إلى تحكم الدولة التام في مصادر الطاقة بعيدا عن القطاع الخاص والشركات الأجنبية، وتعظيم الاستخدام الكفئ لتلك المصادر لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية، بالإضافة إلى تأمين استخراج مصادر الطاقة في المناطق الجغرافية القاسية، وضرورة الوصول الآمن إلى أسواق الطاقة العالمية- وخاصة الأوروبية- مع ضرورة تأمين تصدير الطاقة دون عرقلة من دول العبور وبأعلى الأسعار التي تحقق الربح مع تأمين التكنولوجيا المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، دون اغفال أهمية تنويع أسواق الطاقة وخلق توازن بينها مع السيطرة على مناطق استخراجها في العالم.

ثانيا: سياسات الطاقة الروسية لفرض النفوذ:

سياسية الطاقة الروسية تعتمد على عدة استراتيجيات هامة، مثل استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030، ولعام 2035، ووثيقة عام 2012، وغيرها من الوثائق التي حددت أمن الطاقة وأثرت على أهداف روسيا الجيوسياسية، واعتبرت وثيقة عام 2012 من أهم الوثائق التي كانت بمثابة خارطة طريق لأهداف صناعة الطاقة لروسيا حيث ذكرت 21 هدف لانطلاق قطاع الطاقة الروسي ليصبح القوة الدافعة لمزيد من النمو الاقتصادي.

وقد قسمت الوثيقة تهديدات أمن الطاقة الروسي إلى مجموعتين بناءً على الاتجاهات الجيوسياسية الحالية وأسواق الموارد الطبيعية شملت: (أ) عدد من التهديدات الداخلية، مثل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والطبيعية؛ و(ب) العوامل الخارجية للسياسة والاقتصاد الدوليين التي يمكن أن تضعف أمن الطاقة في روسيا نتيجة لإجراءاتها المتراكمة أو بشكل منفصل، وتحدد الوثيقة العلاقة الوطيدة بين أمن الطاقة في روسيا والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي لها تأثير على المصالح الوطنية لروسيا⁴⁰.

ووفقا للوثيقة، فإن ضمان أمن الطاقة يعني النشاط الذي يهدف إلى منع التهديدات المذكورة أعلاه أو التخفيف من عواقبها، مما يساهم في الحفاظ على مستوى أمن الطاقة أو زيادته وتقليل مخاطر إضعافه. وقد أشارت الوثيقة إلى مبادئ أمن الطاقة التي يجب أن تتبعها روسيا ومنها (أ) موثوقية عمل أنظمة إمدادات الوقود والطاقة؛ (ب) فاعلية الاقتصاد الوطني في استخدام الطاقة؛ (ج) التوازن في إنتاج واستهلاك موارد الوقود والطاقة؛ (د) استدامة قطاع الطاقة كجزء من الاقتصاد الوطني في مواجهة التهديدات ذات الطبيعة المختلفة وقدرته على تقليل الخسائر الناجمة عن هذه التهديدات؛ (و) قابلية المعالجة التكنولوجية والكفاءة الاقتصادية لمجمع الوقود والطاقة، وقد أكدت الوثيقة على المراقبة المستمرة لمستوى أمن الطاقة بغرض تحديد ومنع التهديدات الحالية والمحتملة في الوقت المناسب⁴¹.

وقد تكاتفت مؤسسات الدولة لتحقيق مبادئ أمن الطاقة وتشاركت في عملية صنع السياسات الطاقوية، ومن أهم الفواعل المشاركة في تلك السياسات ما يلي:

أ- **المؤسسات الحكومية وعلى رأسهم مؤسسة الرئاسة**⁴²: في دولة مركزية مثل روسيا، يشارك الرئيس في عمليات تشكيل سياسة الطاقة، جنباً إلى جنب مع الإدارة الرئاسية ورئيس الوزراء والحكومة والمجالس التشريعية والإدارات الإقليمية، وتحمل الوزارات والهيئات الحكومية مسؤوليات مهمة فيما يتعلق بالتصاريح والتخطيط الاستراتيجي، أما فيما يتعلق بالتنفيذ والتمويل فيكون من قبل شركات الطاقة والخدمات المتخصصة، ويمثل الرئيس الروسي دور كبير في رسم تلك السياسات، وقد ظهر ذلك في سياسة الرئيس بوتين بعد توليه السلطة وتقنيته للخصخصة وللسوق الحر للطاقة وتركيزه على التعاون مع كبار منتجي الطاقة والتنسيق فيما بينهم من خلال انشاء منتدى لكبار الدول المنتجة والمصدرة للطاقة.

ب- **الشركات الروسية الكبرى في مجال الطاقة**⁴³: تساهم هذه الشركات في تحديد أولويات السياسة النفطية الروسية، ومن أهم تلك الشركات شركة "غاز بروم" الروسية للغاز وهي احتكار فيدرالي - حيث تمتلك الحكومة 50% منها في حين أن الخمس مملوك لشركات دولية- ولها دور هام في دبلوماسية الطاقة الروسية، وتتمتع بخصائص احتكارية بفضل موقعها المهيمن في انتاج الغاز الروسي وشبكاتها الفعالة من خطوط أنابيب الغاز المحلية، والسيطرة على أنابيب تصدير الغاز، كما تحظى شركة "روزنفت" المملوكة للدولة بمعظم تراخيص التطوير للحقول الجديدة، وتعطي الدولة الأفضلية للشركتين لشراء عدد كبير من شركات روسية دولية أخرى في مختلف العمليات الطاقوية منذ عام 2004 ضمن خطوات إعادة التأميم لجزء من أعمال الطاقة وتصحيح عملية الخصخصة، هذا بالإضافة إلى مساهمة شركات القطاع الخاص - ضمن الأولويات الفيدرالية- بالأنشطة الطاقوية في كل من المنبع والمصب ومن أهمها شركة "لوك أويل"، وتلعب تلك الشركات كفاعل أساسي في تعزيز النفوذ الروسي من خلال استخدام القوة الناعمة، على سبيل المثال، استخدمت موسكو روزنفت كأداة جيوسياسية لتعزيز موقفها

ودعم نظام مادورو في فنزويلا. حيث حصلت أكبر دولة من حيث احتياطات النفط في العالم على قروض من روزنفت التي خاطرت بعدة مليارات من الدولارات في فنزويلا في شكل قروض واستثمارات في المشاريع المشتركة. وفي الوقت نفسه، تزود شركة Rosneft فنزويلا بواردات البنزين، وهو أمر ضروري لإدارة الاقتصاد الفنزويلي. وفي عام 2019، أصبحت Rosneft أول شركة روسية تُعفى من دفع ضرائب القيمة المضافة والتصدير في فنزويلا⁴⁴.

ت- المؤسسات البحثية والاستشارية : ولها دور محدود يقتصر على تقديم الاستشارات في قطاع الطاقة لصانع القرار ضمن دراسات السوق ومعطيات العرض والطلب.. ونتعرض في الدراسة إلى نموذجين لعلاقات روسيا الطاقوية كمحاولة فرض النفوذ... (الشرق الأوسط كمنطقة غنية بمصادر الطاقة - أوروبا كمنطقة في حاجة إلى مصادر الطاقة)

• منطقة الشرق الأوسط وفرض النفوذ من خلال المشاركة:

يعد الشرق الأوسط من بين أكبر مناطق العالم الغنية بالنفط الخام والغاز الطبيعي. ووفقاً للتقديرات الحالية، توجد 81.5 بالمائة من احتياطات النفط الخام المؤكدة في العالم في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مع الجزء الأكبر من احتياطات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 65.5 بالمائة من إجمالي أوبك، ومع تناقص حصة الإنتاج من خارج أوبك، ستصبح السوق معتمدة بشكل متزايد على الشرق الأوسط، وبالتالي تعتبر روسيا منطقة الشرق الأوسط منافساً رئيسياً لها في أسواق الطاقة. فكلاهما يشتركان في القرب الجغرافي من القارة الأوروبية، ولهما إمكانية الوصول إلى الطرق البحرية المستخدمة لتوصيل النفط والغاز إلى السوق الآسيوية المربحة. كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط -بناء على عقيدة قادة روسيا بأن عودة صعود البلاد يعتمد على مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في كل جزء مهم استراتيجياً من العالم- بوابة لدبلوماسية الطاقة الروسية لعدة أسباب:

• تمتلك دول المنطقة أكثر من نصف احتياطات النفط والغاز في العالم.

• يسيطرون على ممرات بحرية استراتيجية يمكنها نقل نفطهم وغازهم.

• قرب المنطقة من أحد أكبر أسواق الطاقة في العالم وهي أوروبا، وبالتالي مساعدة روسيا في تنفيذ تكتيك "تطويق القارة الأوروبية" surround-the-continent tactic.

• يوجد اثنان من أكبر المنافسين لروسيا في المنطقة - المملكة العربية السعودية للنفط وقطر للغاز الطبيعي.

• المنطقة هي أكبر منافس لروسيا في السوق الآسيوية المربحة، ولا سيما الصين والهند.

وبناء على ذلك زادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا لارتباط الأمن القومي الروسي بأبعاده الاقتصادية على نحو وثيق بتلك المنطقة، وظهر ذلك في محاولات روسيا التواجد في معظم دول المنطقة من خلال الاستثمار في مجال الطاقة، ويمكن بلورة أسباب التواجد الروسي من خلال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط في سببين أساسيين⁴⁵:

السبب الأول: الاحتفاظ بصدارتها في تصدير الغاز لأوروبا، خاصة مع ظهور غاز شرق المتوسط كبديل لأوروبا عن الغاز الروسي وتقليل الاعتماد عليه، وبالتالي كان التحرك الروسي حتى تضمن استمرار نفوذها الطاقوي على أوروبا مما استدعى استثمارها في مشاريع الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط بما يضمن لها مركز الصدارة كمصدر للغاز لأوروبا.

السبب الثاني: توطيد النفوذ في منطقة الشرق الأوسط من خلال التحالفات الاقتصادية وإيجاد دور لها أمام الولايات المتحدة لترسيخ نظام عالمي متعدد الأقطاب مبني على تفوق الطاقة، وقد استطاعت روسيا تأسيس وجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، من خلال وجود 16 سفينة و3 مروحيات وحاملة طائرات تحسبا لأي أخطار محتملة.

وانطلاقاً من معطيات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، تسعى روسيا للقيام بدور هام في المنطقة للاستفادة من الثروات المكتسبة ولزيادة نفوذها وخاصة في دول الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، في إطار منظمة الأوبك التي تعمل على تحديد أسعار النفط والتي تمثل عوائده هو والغاز الطبيعي حوالي 55% من الموازنة الروسيه، وبالتالي كان الاهتمام الروسي بضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط وتوسيع حجم التعاون الاقتصادي

والتقني مع دول الخليج وجذب الاستثمارات الخليجية، وقد ظهر ذلك في اتفاق عام 2017 بين روسيا والسعودية والذي قرر انشاء صندوقين الأول بقيمة 10 مليار دولار، والثاني بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط⁴⁶.

وأيضاً القيام بدور هام في سوريا، أبرز حلفائها في المنطقة، والتي تتمتع بالعديد من حقول الغاز الطبيعي والنفط، كما تمثل ممراً لخطين من الغاز متقاطعين؛ الأول يمثل خط الغاز القطري-التركي من حقل غازي في الخليج العربي عبر السعودية ثم الأردن وسوريا مروراً بتركيا ليستقر بأوروبا، والخط الثاني هو خط الغاز الإيراني-السوري الذي ينطلق من الحقل الغازي المشترك مع قطر مروراً بإيران والعراق وسوريا ثم يستقر في لبنان على سواحل البحر المتوسط الشرقية⁴⁷. وتكمن رؤية روسيا لأهمية سوريا في أن موقعها يسمح بأن تكون نقطة عبور للغاز والنفط المتجه إلى أوروبا وبالتالي ضرورة سيطرة روسيا على قطاع النفط والغاز لأن ذلك سوف يعزز قبضة روسيا على امدادات الطاقة لأوروبا، هذا بالإضافة إلى العديد من دول المنطقة من خلال الشركات الكبرى في مجال الطاقة، حيث أوزعت الحكومة الروسية لتلك الشركات-أداة روسيا في مجال الطاقة- بضرورة تعزيز حضورها في المنطقة، وقد قامت تلك الشركات بالتواجد من خلال عدة مجالات شملت على:

1- مجال الإنتاج: وذلك للتعقيب والبحث عن حقول الغاز في العديد من الدول مثل سوريا ومصر ولبنان، حيث استهدفت روسيا زيادة حجم استثماراتها في حقول الغاز المصرية في ظل ترجيحات بتزايد ثروات شرق المتوسط من الغاز الطبيعي التي قد تغير من خريطة امدادات الطاقة على المستوى الاقليمي والعالمي، وفي ذلك السياق أعلنت شركة روزنفت الروسية في يناير 2018 اكتمال استحواذها على 30% من امتياز حقل شروق مصر، هذا بالإضافة إلى اقامة مشاريع للتعقيب عن الغاز والتعاون في مجال الطاقة مع لبنان حيث تقوم روسيا بالتعقيب قبالة السواحل اللبنانية عبر شركة الغاز نوفاتيك لاستخراج وانتاج الغاز. وقد أخذت روسيا على عاتقها عمليات التعقيب والبحث عن أماكن جديدة للطاقة في سوريا من خلال شركة Tatneft وذلك من خلال مشروع تطوير حقل قيشام الجنوبي الذي يحتوي على ما يقرب من 9.4 ملايين

طن من النفط، كما دخلت روسيا في التنقيب عن الغاز الطبيعي البحري على الحدود السورية التركية، هذا بالإضافة إلى التواجد الروسي من ميناء طرطوس البحري الذي يطل على البحر الأبيض والذي يعتبر تكريس للصراع على الموارد المكتشفة في المنطقة، كما يمثل مركز ثقل للوجود الروسي وتعزيز نفوذها الجيوسياسي لتمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة ومحطات بحرية تصلح أن تكون قواعد عسكرية، هذا بالإضافة إلى قدرتها على رصد نشاطات قوات حلف شمال الأطلسي وتحركاته لاطلال القاعدة على الجزء الجنوبي من البحر المتوسط⁴⁸. أيضا وقعت شركة "غاز بروم" الروسية اتفاقا مبدئيا 2016 مع ايران يقضي بتطوير حقول الغاز الطبيعي عند الحدود مع العراق⁴⁹.

2- المجال التجاري: أصبحت روسيا أحد الخيارات أمام مستوردي الطاقة في المنطقة للحصول على الغاز الطبيعي. وفي هذا السياق، وقعت شركة "روزنفت" الروسية اتفاقاً لتوريد 10 شحنات من الغاز الطبيعي المسال في مارس 2017، للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"، كما وقعت شركة غاز بروم الروسية في فبراير 2013 على اتفاق لشراء الغاز المسال من حقلي "تما وداليت الاسرائيليين" لمدة 20 عام، هذا بالإضافة إلى الاتفاق الروسي -السوري من خلال شركة "سيوز نفط غاز" لتأسيس مشروعات تنمية نفطية في المناطق الاقتصادية السورية لمدة 25 عام بقيمة 90 مليون دولار⁵⁰.

3- مجال النقل: تعمل روسيا عن تعزيز شراكتها مع دول المنطقة لنقل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية. ومن أهم المشاريع القائمة في ذلك الصدد، هو مشروع خط السيل التركي، التي استعاضت به روسيا عن مشروع "السيل الجنوبي" والذي ينقل عبر الأراضي التركية خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا بطاقة 31.5 مليار متر مكعب، كما وقعت شركة "ستروي ترانس غاز" اتفاقا مع الحكومة العراقية لاعادة بناء خط أنابيب كركوك-بنياس والذي يربط بين حقول "لوك أويل" بالغرب من البصرة وحقول "غاز بروم" في كركوك بميناء بنياس السوري، وتقوم نفس الشركة بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط في الجزائر من حوض الحمراء إلى أرزيو بطول 403 كم⁵¹.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص أساليب وتكتيكات دبلوماسية الطاقة التي يستخدمها الروس في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

- الشراكة في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز وتطويره.
 - المشاركة في مشاريع البنية التحتية لنقل الطاقة، مثل محطات شحن النفط.
 - توقيع اتفاقيات ثنائية في مجال الطاقة والسياسة الخارجية مع المملكة العربية السعودية وقطر وإيران ودول أخرى غنية بالطاقة في المنطقة.
 - العمل مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و GECF على آليات تثبيت أسعار الطاقة.
 - استخدام مزيج من إمكانات روسيا والمنطقة لتصدير الطاقة كورقة مساومة في العلاقات مع الغرب.
- وبالتالي تهدف روسيا من تواجدها في المنطقة إلى إرسال رسالة إلى العالم أنه لا غنى عن الدور الروسي في المنطقة لحل النزاعات والصراعات؛ وزيادة نفوذها الاقتصادي للاستفادة من المنطقة وتطويق الغرب والحد من توسع الشرق الأقصى في مجال الطاقة.

• أوروبا وفرض النفوذ من خلال الاعتماد المتبادل:

وفقا لاستراتيجية روسيا التي أطلقتها 2010، تظل أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات روسيا من الطاقة حتى عام 2030، وبالنظر إلى مفهوم أمن الطاقة الأوروبي، نجد أنه يعتمد على عدة أسس تشمل؛ ضمان التدفق المستمر لموارد الطاقة بلا انقطاع، وتوفير الطاقة من مناطق إنتاج موثوقة بالأسعار المناسبة، بالإضافة إلى عدم الحاق الضرر بالبيئة وتنويع مناطق امدادات الطاقة لتقليل التبعية لدولة روسيا⁵².

من خلال هذا المفهوم لأمن الطاقة الأوروبي ومقارنته بمفهوم أمن الطاقة الروسي نجد أن هناك اتفاق في المفهومين في الجزء الخاص بضرورة استمرار تدفق امدادات الطاقة بينهما، إلا أن هناك اختلاف في كل من حجم هذه الامدادات واستمراريتها وطرق نقلها، وبالتالي تلعب الطاقة

دور محوري في العلاقات الروسية- الأوروبية وذلك لسببين أساسيين⁵³:

السبب الأول: تعتمد دول الاتحاد على امدادات الطاقة الروسية بنسبة تمثل حوالي 30% من حاجتها، هذا بالإضافة إلى بعض دول أوروبا الشرقية تعتمد على الطاقة بنسبة 100%، وفي المجمل تعتمد أوروبا على روسيا بنسبة 39% من الغاز الطبيعي، و 33,5% من النفط و 30% من الفحم، وتحتل روسيا المركز الثالث في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين بنسبة تعادل 7% في صادراته و 11% في وارداته.

السبب الثاني: تعتمد روسيا على السوق الأوروبية بشكل كبير بنسبة لا تقل عن 70% من صادراتها من الغاز الطبيعي و 80% من اجمالي صادراتها من النفط و 50% من اجمالي صادراتها من الفحم، كما تقوم روسيا باستيراد أكثر من نصف حاجتها من التقنيات الخاصة باستخراج الطاقة من دول الاتحاد.

وبناء عليه تمثل أوروبا سوق لتصريف انتاج روسيا من الطاقة، بينما تمثل روسيا مصدر لسد حاجة السوق الأوروبي من الطاقة، فالعلاقة بين الطرفين تتميز بنوع من الاعتماد المتبادل يمكن أن يطلق عليه "اعتماد طاقتوي متبادل" يختلف في نطاقه ومستوياته وتظهر ملامحه في عدة نقاط تشمل:

أ- عقود طويلة المدى تمتد إلى ما بعد 2025 وبعضها إلى ما بعد 2030، بين دول الاتحاد الاوروبي وشركة غاز بروم الروسية بمقدار 180-200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وفي نفس الوقت تعتمد شركة غاز بروم على السوق الأوروبية بنسبة 70% من عائدات صادراتها⁵⁴.

ب- تتسلم دول الاتحاد أكثر من 50% من امدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا كدولة عبور، وفي ظل الأزمات الأوكرانية المتتالية- يزيد قلق دول الاتحاد من عدم استدامة الامدادات الطاقوية لها، وعلى الطرف الآخر، أي تعطل في الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي يكون مكلفا لروسيا وله آثار اقتصادية فورية، وبالتالي تعتمد روسيا على دول العبور في وسط وشرق أوروبا⁵⁵.

ت- الانقسام في سياسات الطاقة الأوروبية يشجع روسيا في الدخول في علاقات ثنائية مباشرة مع دول الاتحاد لتوقيع صفقات طويلة المدى، وقد ظهر ذلك مع ألمانيا عبر إنشاء أنبوب السيل الشمالي عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا مباشرة دون اللجوء لدول العبور مما قلل نسبة الامدادات لأوروبا عبر دول العبور وخاصة أوكرانيا من 80% إلى 50%، وتستغل روسيا تباين المصالح في دول الاتحاد من خلال اتباعها لاستراتيجية فرق تسد لخلق مزيد من التباين وذلك للتصدي لوصول الدول إلى سياسة مشتركة في مجال الطاقة غير مواتية لسياسة الطاقة الروسية لأن الأخيرة لا تتحمل خسارة السوق الأوروبية ولا تكلفة انشاء شبكة امدادات جديدة بعيدة عن أوروبا⁵⁶.

ث- تستخدم روسيا الشركات الكبرى للطاقة- شركة غازبروم لانتاج الغاز، وشركة روزنفت لانتاج البترول- في زيادة تحكمها في سلسلة الطاقة من انتاج ونقل وتوزيع في أوروبا، بالإضافة إلى شراء عدد كبير من أسهم ملكية البنية التحتية للطاقة في عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى، للسيطرة على دول العبور مع محاولة فك الاعتماد على تلك الدول عبر مشاريع أخرى مثل خط السيل الأزرق التركي- الروسي كمحاولة لتقليل الاعتماد على تلك الدول خاصة أوكرانيا كدولة عبور، مما قد يسبب ذلك في خسارة مكاسب مالية هامة لتلك الدول نظير الرسوم التي تفرضها على امدادات الطاقة العابرة على أراضيها.

ومع ذلك، في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان للتطورات السياسية تداعيات سلبية على تجارة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ففي عامي 2006 و 2009، تسببت النزاعات بين روسيا وأوكرانيا فيما يتعلق بسعر ونقل الغاز في حدوث اضطرابات مؤقتة في إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، رافقت الاحتكاكات الجيوسياسية الجديدة بين موسكو والغرب هذه التطورات، مما أدى إلى زيادة نبرة الأمانة في الخطابات السياسية حول الطاقة، كما أدت الحرب الروسية الجورجية في أغسطس 2008 إلى تأجيج التوترات بين الطرفين، وحولت الأزمة الأوكرانية عام 2014 هذه التوترات إلى مواجهة مفتوحة وأثرت أيضاً

على موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا تجاه تجارة الطاقة بينهما، فمع فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، أصبح أمن الطاقة أحد الشواغل الرئيسية بين صانعي السياسة في بروكسل، كما كان يخشى أن يقع أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي ضحية للأزمة السياسية خاصة في دول أوروبا الشرقية الأكثر اعتماداً على امدادات الغاز الروسي⁵⁷.

في هذا السياق، وافق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على صياغة استراتيجية أمن الطاقة الأوروبية لعام 2014 وإطار عمل اتحاد الطاقة لعام 2015، والتي تضمنت من بين أهدافها تنويع موردي الطاقة وتعزيز المرونة في مواجهة أزمات الطاقة الناجمة عن صدمة العرض، وقد ركز اتحاد الطاقة على زيادة أمن الطاقة من خلال خلق سوق طاقة متكامل في الاتحاد الأوروبي، وتحسين كفاءة الطاقة، وإزالة الكربون من الاقتصاد، ودعم الابتكار والقدرة التنافسية. أما فيما يتعلق بروسيا، اعتمد إطار عمل اتحاد الطاقة نهجاً بارداً وحذراً، بحجة أنه عندما تكون الظروف مناسبة، سينظر الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة علاقة الطاقة مع روسيا على أساس تكافؤ الفرص من حيث فتح السوق والمنافسة العادلة من أجل المنفعة المتبادلة لكلا الجانبين، وفي الوقت نفسه، العمل على زيادة صادرات الطاقة إلى شرق آسيا بحلول عام 2030، وبالتالي يمكن القول إن التوترات مع الغرب في أعقاب الأزمة الأوكرانية زادت من إلحاح روسيا لإعادة توجيه صادراتها تدريجياً نحو آسيا⁵⁸.

الخاتمة:

لم تعد القدرات العسكرية للدولة هي المصدر الوحيد للنفوذ السياسي، حيث تعتبر الموارد الطبيعية لأي بلد متغيراً مهماً لسلطة الدولة ومد نفوها، وقد أدركت روسيا هذه الأهمية لمد نفوذها حول العالم، وفي الواقع فإن النفوذ الروسي يعتبر نشاط طويل الأمد يستخدم العديد من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقوية والتكنولوجية، وقد اعتمدت روسيا على الطاقة كأداة أساسية لزيادة النفوذ وتصدير صورة روسيا للعالم كدولة كبرى لها تأثير على السياسات العالمية.

وقد ناقش البحث مفهوم أمن الطاقة ودوره في التأثير وفرض النفوذ، وركزت الدراسة على روسيا كنموذج استخدمت مواردها الطاقوية كمصدر للتأثير السياسي للمساومة وفرض النفوذ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

- أن الطاقة أداة استراتيجية رئيسية لها دور في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي، وبالنسبة لروسيا فإن الطاقة ينظر لها على أنها سلعة استراتيجية توفر أساساً لتوسيع النفوذ من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة تخلق تأثيراً سياسياً بين الدول على الصعيد العالمي قد يكون في شكل من أشكال التبعية في بعض المناطق، أو نوع من أنواع الاعتماد المتبادل في مناطق أخرى.
- أن هناك تحول في ميزان القوى الدولي يتحدد وفقاً للأمن الاقتصادي الذي بدوره يحدد مكانة الدولة في نظام القوى الدولي، حيث أن القدرة الاقتصادية لأي دولة تعد مصدراً للقدرة العسكرية، كما تحدد قدرة الدولة على ممارسة النفوذ السياسي، وهذا ما وفرته الطاقة لروسيا؛ فنظراً لكونها دولة رائدة في استخراج وتصدير الموارد الطبيعية والمعدنية، فقد استخدمت روسيا نفطها وغازها الطبيعي كرافعة سياسية في سياستها الخارجية وخاصة في الاتحاد الأوروبي، حيث يوفر اعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على روسيا قوة ضغط للحصول على مكاسب سياسية وبالتالي أصبحت الموارد الطبيعية لأي بلد متغيراً مهماً لسلطة الدولة.
- تواجه روسيا تحديات كبيرة في الحفاظ على حجم صادراتها خاصة من الغاز الطبيعي، وهذا قد يؤثر على اقتصاد الدولة الداخلي، خاصة أن استراتيجيات تصدير الغاز لا تعكس التغيرات العالمية الأخيرة، والتي تؤثر بشكل كبير على وضع صادرات الغاز الطبيعي الروسي، حيث أصبحت الولايات المتحدة منافس لروسيا في أسواق الغاز الطبيعي، وبالرغم من أن أوروبا لا تزال الوجهة الرئيسية لصادرات الغاز الطبيعي الروسي، لكن الآفاق متباينة، حيث أن هناك اتجاهات متناقضة في السوق الأوروبية، مثل تقليل الاستهلاك، وتنوع موردي الطاقة وغيرها، مما قد يؤثر على آفاق تصدير الغاز الطبيعي الروسي. في الوقت نفسه، تضيف المنافسة المتزايدة من منتجي الغاز

الطبيعي الآخرين، وحروب الأسعار، تحديات كبيرة لروسيا. ومع ذلك، تمثل الأسواق الآسيوية، مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، أسواق واحدة بالنسبة لتصدير الغاز الطبيعي الروسي، بسبب قدرة السوق الهائلة على استيعاب كميات أكبر من الغاز الطبيعي، وديناميكيات استهلاك الطاقة، والتخلص التدريجي من فحم. وبالتالي يجب على روسيا تأمين وصولها إلى هذه الأسواق والسعي إلى زيادة حصص تصدير الغاز الطبيعي.

• تلعب شركات الطاقة الروسية دورا هاما في ترسيخ النفوذ الروسي الطاقوي في مناطق عديدة من العالم تناولت الدراسة منها منطقة الشرق الأوسط التي من المتوقع أن تستمر روسيا في توظيف المنطقة كنقطة انطلاق لعمليات نقل وتسويق الغاز مع مراعاة مواجهة بعض التحديات في المنطقة مثل الروابط الاقتصادية والأمنية بين دول المنطقة وبين الولايات المتحدة الأمريكية المنافس القوي لروسيا والذي قد يعيق التوغل الروسي في المنطقة، بالإضافة إلى منافسة روسيا مع بعض دول المنطقة نفسها على أسواق الطاقة والخلافات الخاصة بأسعار البترول، أما الإتحاد الأوروبي، تعتبر تجارة الطاقة ركيزة طويلة الأمد للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، فروسيا هي المزود الرئيسي للنفط والغاز والوقود الصلب إلى الإتحاد الأوروبي، وقد أدى طلب الإتحاد الأوروبي على إمدادات طاقة موثوقة من الخارج ورغبة روسيا في الاستفادة من مواردها الضخمة من الوقود الأحفوري إلى اعتماد متبادل قوي في قطاع الطاقة. ومع ذلك، داخل الإتحاد الأوروبي، أصبحت تقييمات علاقة الطاقة مع روسيا أكثر إثارة للجدل منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الأزمة الأوكرانية، إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام المشروعات الطاقوية المشتركة بين بعض دول الإتحاد وروسيا، مثل مشاريع مشروع Yamal LNG وخطوط أنابيب TurkStream و Nord Stream 2 والتي تهدف من وجهة نظر روسيا إلى دعم أو زيادة حصص الشركات الروسية في السوق الأوروبية في مواجهة المنافسة المتزايدة. كما أنها تخدم غرض تنويع طرق التصدير وتجاوز بلدان العبور، وبحسب الشركات الأوروبية التي تدعمها، فإن هذه المشاريع هي

مساعي تجارية تساهم في أمن الطاقة الأوروبي، بالتالي من المتوقع استمرار أهمية امدادات الغاز الروسي إلى دول أوروبا، حيث أقرت دراسة لمعهد أكسفورد صعوبة امكانية توقف أوروبا عن استيراد الغاز الطبيعي من روسيا، وأكدت أن الأخير ستظل مصدرا تنافسيا كبيرا للغاز الطبيعي لدول أوروبا وأن التخلي عن تلك الواردات سيكون صعبا ومكلفا⁵⁹.

في ختام الدراسة يمكن المجادلة بأن النفوذ الروسي المبني على الطاقة سوف يستمر فترة طويلة تحاول معها روسيا التصدي لأي محاولات للمنافسة، مع الاستمرار في السيطرة والتأثير وخلق مكانه دولية من خلال أدوات معتمدة على الطاقة.

هوامش الدراسة:

1. Yergin, Daniel , " Energy Security in the 1990s", Foreign Affairs, 67, (1) ,Fall, 1988, pp. 110-132
2. R.R. Penchansky and J W J.W Thomas,"The concept of access: definition and relationship to consumer satisfaction" Med. Care, 19 (2) (1981), pp. 127-140
3. Cherp, Aleh, and Jessica Jewell. "The concept of energy security: Beyond the four As." Energy policy 75 (2014): 415-421.
4. Smith , Hanna. (2012). Russian foreign policy and energy: the case of the Nord stream gas pipeline. In Russia's Energy Policies. Edward Elgar Publishing.
5. Sablin, K., & Tripathi, S. (2021, March). Projects of Traditional Energy as an Instrument of Political Influence: Case of Russia. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 666), No. 6.,pp,1-9
6. Chester L (2010) Conceptualising energy security and making explicit its polysemic nature. Energy Policy 38(2):887–895
7. Proskuryakova, L. N. (2021). Updating energy security and environmental policy: En Energy security theories revisited. Energy and Environmental Security in Developing Countries, 447-474 .
8. Bompard E, Carpignano A, Erriquez M, Grosso D, Pession M, Profumo F (2017) National energy security assessment in a geopolitical perspective. Energy 130:144–154
9. Nyman E (2017) Maritime energy and security: synergistic maximization or necessary tradeoffs? Energy Policy 106:310–314
10. Hay JL (2009) Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy. Resour Policy 34(3):142–149

11. Nyman J (2018) Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. *J Int Relat Dev* 21(1):118–145
12. Mukhammadsidiqov, M., & Turaev, A. (2020). The Influence Of The Energy Factor On Modern International Relations. *The American Journal of Political Science Law and Criminology*, 2 (12), 5, 15 .
13. Dyer H, Trombetta MJ (2013) The concept of energy security: broadening, deepening transforming. In: Dyer H, Trombetta MJ (eds) *International handbook of energy security*. Edward Elgar Publishing Ltd, Northampton, USA, pp 3–18
14. Dooyum, U. D., Mikhaylov, A., & Varyash, I. (2020). Energy security concept in Russia and South Korea. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 10(4), 102.
15. Proskuryakova, L. N., op.cit.
16. Harris, S. (2010). Global and regional orders and the changing geopolitics of energy. *Australian Journal of International Affairs*, 64(2), 166-185 .
17. Childs J (2016) Geography and resource nationalism: a critical review and reframing. *Extr Ind Soc* 3(2):539–546
18. Sovacool BK (2016) Differing cultures of energy security: an international comparison of public perceptions. *Renew Sustain Energy Rev* 55:811–822
19. Pascual C, Zambetakis E (2010) The geopolitics of energy: from security to survival. *Energy security*. In: Pascual C, Elkind J (eds) *Economics, politics, strategies, and implications*. Brookings Institution Press, Washington, pp 9–37
20. U.S. Energy Information Administration, *International Energy outlook 2031* (Washington DC: EIA.2013) P.1.
21. عمرو عبد العاطي، (2014) أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص56.
22. Kalicki J, Goldwyn D (2005) Conclusion: energy, security, and foreign policy. In: Kalicki J, Goldwyn D (eds) *Energy and security: toward a new foreign policy strategy*. Woodrow Wilson Center Press with Johns Hopkins University Press
23. Nincic DJ, Kolin A (2009) Maritime security as energy security: current threats and challenges. In: *Energy security: challenges for the*, pp 31–44
24. Wilson B (2012) Maritime energy security, NATO SPS sponsored critical energy infrastructure protection (CEIP) Advanced research workshop (NATO ARW), p 1
25. Elving A (2014) Achieving energy security in the EU: national self-interest vs. multilateral cooperation
26. Klare M (2008), *Rising powers, shrinking planet: the new geopolitics of energy*. Metropolitan Books, New York, 352 pp
27. Gilpin R 2016 *The Political Economy of International Relations* Princeton University Press (New York)
28. Baldwin DA (ed) (1993), *Neorealism and neoliberalism: the contemporary debate*. Columbia University Press, New York

29. Fettweis CJ (2009) No blood for oil: why resource wars are obsolete, In: Luft G, Korin A (eds) Energy security challenges for the 21st century. A reference handbook. Praeger Security International, Santa Barbara .
30. Keohane, R. O., & Nye Jr, J. S. (1973). Power and interdependence. Survival, 15(4), 158-165.
31. Goldthau, A., & Witte, J. M. (Eds.). (2010). Global energy governance: The new rules of the game. Brookings Institution Press.
32. Gheciu, A., & Wohlforth, W. C. (Eds.). (2018). The Oxford Handbook of International Security. Oxford University Press.
33. Kazantsev, A., & Sakwa, R. (2012). New 'dividing lines' in Europe: A crisis of trust in European-Russian relations. Communist and Post-Communist Studies, 45(3-4), 289-293.
34. Selwyn, B. (2015). Twenty-first-century International Political Economy: A class-relational perspective. European Journal of International Relations, 21(3), 513-537.
35. Sagramoso D 2020 Russian Imperialism Revisited: From Disengagement to Hegemony Routledge (London)
36. Smith, H. op.cit, p45.
37. بسمة ماجد حمزة، (يونيو 2014)، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، آفاق سياسية، العدد 6 ، ، ص32
38. Van de Graaf, T., & Colgan, J. D. (2017). Russian gas games or well-oiled conflict? Energy security and the 2014 Ukraine crisis. Energy Research & Social Science, 24, 59-64.
39. I bid.
40. Sasic, Filip. (2021) "Russia's Geopolitics in Southeast Europe: Energy security and pipeline politics.", p.20.
41. Aleksei Bogoviz, et al,(2018), "Russia's Energy Security Doctrine: Addressing Emerging Challenges and Opportunities", International Journal of Energy Economics and Policy, 8, (5), pp.1-6
42. نورهان الشيخ، (ابريل 2014) "الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مجلة السياسة الدولية العدد196 .
43. Pami Aalto, et.al, (2012),"How are Russian energy policies formulated? Linking the actors and structures of energy policy", in, Edward Elgar, Russia's Energy Policies: National, Interregional and Global Levels, (Edward Elgar Publishing Limited), p25.
44. Sablin, K., & Tripathi, S. op.cit, pp,1-9.
45. Mammadov, Rauf. (2018),"Russia in the Middle East: Energy Forever?".in: Theodore Karasik and Stephen Blank, (Editors) Russia in the Middle East , p226.
46. نورهان الشيخ، "استراتيجية الأمن القومي الروسي:قراءة تحليلية"، مجلة دراسات (مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة)، عدد1، مجلد 5، 2018، ص54.

47. أميرة أحمد حرزلي، "استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"، المركز الديمقراطي العربي، 2018 من: <https://democraticac.de/?p=53952> (تاريخ الدخول 21/7/8)
48. ظاهر عبد الزهرة البيعي، ثناء ابراهيم الشمري، 2017، "الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس"، مجلة البصرة للعلوم الانسانية، (العدد6)، المجلد42، ص288.
49. Mammadov, Rauf, o.cit, p.229.
50. شريف شعبان مبروك، "التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط"، آفاق سياسية، (العدد:24) 2015، ص45.
51. نورهان الشيخ،(يناير2019) "العلاقة مع روسيا..بين الاحتواء والصرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد215، ص115.
52. جمال الدين بن عمير وعمر قيره، يونيو (2013)، "مقاربة حول الأمن الطاقى الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر"، الرائد المغربي، العدد1، ص16.
53. عاطف معتمد عبد الحميد، (2009)، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية (بيروت: الدار العربية للعلوم) ص ٤٥.
54. محفوظ رسول، (2017)، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، المستقبل العربي، العدد:464، مجلد 40، ص133.
55. Proedrou Fillippos, (2007), "the EU- Russia Energy Approach under the prism of Interdependence", Security European, 16, (3), p331.
56. محفوظ رسول، مرجع سابق، ص134.
57. Siddi, M. (2020). EU-Russia energy relations. M. Knodt and J. Kemmerzell, Handbook of Energy Governance in Europe, Springer, 1-25.
58. Siddi, M. (2016). The EU's energy union: A sustainable path to energy security? The International Spectator, 51(1), 131-144 .
59. Ralf Dickel, et al, (October 2014), "Reducing European Dependence on Russian Gas: Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics," OIES Paper: NG 92, Oxford, UK: Oxford Institute for Energy Studies, University of Oxford, p. 1